

**القياس المحاسبي على أساس التصفية
لشركات قطاع الاعمال العام—دراسة إختبارية"**

**" The Accounting Measurement On The Basis Of Liquidation Of
Public Sector Companies: An
Experimental Study"**

أ.د. محمد زيدان إبراهيم*
أ.د/ محسن عبيد عبد الغفار عزام**
أحمد عبد الفتاح مليجي***

(*) أ.د. محمد زيدان إبراهيم: استاذ المحاسبة المتفرغ كلية التجارة جامعة المنوفية
Email: mohamedzedane_@yahoo.coo

(**) أ.د/ محسن عبيد عبد الغفار عزام: استاذ ورئيس قسم المحاسبة كلية التجارة - جامعة المنوفية
Email: azzam.mohsen@gmail.com

(***) أحمد عبد الفتاح مليجي: كلية التجارة - جامعة المنوفية
Email: ahmedfattah523@gmail.com

مقدمة ومشكلة الدراسة:

تهدف النظم المحاسبية الي توفير معلومات محاسبية تمتاز بالدقة والموضوعية والملاءمة والتي يتم تقديمها الي أصحاب المصالح المختلفة من خلال التقارير المالية للمنشأة، وتختلف متطلبات القياس المحاسبي على أساس التصفية عن متطلبات القياس المحاسبي لمنشأة مستمرة، حيث تتحول المنشأة من التقرير عن الأداء الاقتصادي إلى التقرير عن مقدار النقد المتوقع الحصول عليه لسداد الالتزامات وحقوق الملاك. (المعيار السعودي للتصفية، ٢٠٢١، ص١٣). وفي حالة غياب فرض الاستمرارية فيجب على المنشأة إعداد قوائمها المالية وفقا لاساس محاسبي آخر يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المحاسبية لمنشأة تحت التصفية. (معايير المحاسبة المصرية، ٢٠٢٣)

هذا وقد أشارت دراسة (السيد، ٢٠١٨، ص٤٩) إلى أن نموذج التكلفة التاريخية لا يصلح للقياس في ظل التصفية، حيث أنه لايعكس قيمة المنشأة الحقيقية ويقدم معلومات محاسبية غير موضوعية وغير ملائمة لعملية إتخاذ القرار من قبل أصحاب المصالح المختلفة.

ومن ناحية أخرى تتعرض الكثير من شركات وزارة قطاع الاعمال العام والبالغ عددها ١٢١ شركة لخطر التصفية، حيث تعاني الكثير منها من الخسائر المتزايدة بسبب سوء الإدارة، حدة المنافسة، والاعتماد علي تمويل المشروعات بالاقتراض وعدم القدرة على لسداد مما ترتب عليه تحقيق عدد ٤٨ شركة لخسائر بلغت ٧.٤ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢م منهم عدد ٣٠ شركة تحقق خسائر متتالية خلال الفترة من عام ٢٠١٢م الي ٢٠٢٢م. الامر الذي يستدعي توفير أساس للقياس المحاسبي يتم استخدامه في إعداد التقارير المالية للمنشأة خلال مرحلة التصفية. (www.mpbs.gov.eg)

وبذلك تتمثل مشكلة البحث في عدم قدرة القوائم المالية المعدة على أساس الاستمرارية على تلبية الاحتياجات المعلوماتية لأصحاب المصالح المختلفة في ظل التصفية، ونظرا لعدم وجود معيار محاسبة مصري للتقرير المالي على أساس التصفية، لذا يتناول البحث الحالي مشكلة القياس المحاسبي على أساس التصفية لتوفير معلومات موضوعية وملاءمة لعملية إتخاذ القرار في ظل التصفية. ويمكن صياغة مشكلة البحث في هذه التساؤلات:

(*) ما هي أهم مشكلات القياس المحاسبي على اساس التصفية؟

(*) الي أي مدى يعكس القياس المحاسبي القيمة العادلة لمنشأة صدر بحقها قرار بالتصفية؟ ويوضح نتيجة التصفية من ربح أو خسارة.

وينتزع من التساؤلات الرئيسية السابقة عدة تساؤلات فرعية هي:

- ١- إلى أي مدى يوجد فرق بين القوائم المالية المعدة على أساس الاستمرارية وتلك المعدة على أساس التصفية؟
- ٢- هل يوجد نماذج للقياس المحاسبي على أساس التصفية؟ وما هو أفضل نموذج يُعتمد عليه في البحث الحالي؟
- ٣- هل يمكن بناء إطار يقدم أسس للقياس المحاسبي على أساس التصفية وإختباره؟

ثالثا: أهداف البحث:

يتمثل هدف البحث الرئيسي في دراسة وتحليل القياس المحاسبي على أساس التصفية لشركات قطاع الاعمال العام الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١م. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- ١- دراسة وتحليل نماذج القياس المحاسبي ومميزات كل أسلوب وعيوبه على اساس التصفية.
- ٢- تقديم إطار مقترح للقياس والافصاح المحاسبي في ضوء التصفية.
- ٣- اختبار الإطار المقترح من خلال تطبيقه على القوائم المالية لمنشأة في طور التصفية.

رابعا: فروض البحث:

ولتحقيق هدف البحث يمكن صياغة مجموعة من الفروض هي:

- ١- لا توجد فروق جوهرية بين القوائم المالية المعدة على أساس الاستمرارية وتلك المعدة على أساس التصفية.
- ٢- لا توجد فروق جوهرية بين نماذج القياس المحاسبي على أساس التصفية.
- ٣- لا يوجد اختلاف جوهري في الاحتياجات المعلوماتية لمستخدمي القوائم المالية بين الاستمرارية والتصفية للمنشآت.

خامسا: أهمية البحث:

تتقسم أهمية البحث الى أهمية علمية وعملية، وتتمثل الأهمية العلمية فيما يلي:

- ١- يتناول البحث أحد المشاكل الهامة في الفكر المحاسبي والمتعلقة بالتقرير المالي على أساس التصفية فيوجد إختلاف بين القياس وفقا لفرض الاستمرارية والقياس على أساس التصفية.

- ٢- السعي نحو تقديم إطار للقياس المحاسبي على أساس التصفية يساعد في اعداد التقارير المالية للمنشأة تحت التصفية.

أما الأهمية العملية فتتمثل في تقديم إطار للقياس المحاسبي على أساس التصفية ومحاولة إختباره على إحدى شركات قطاع الاعمال العام الصادر بحقها قرار بالتصفية وذلك لتلبية الاحتياجات المعلوماتية لاصحاب المصالح المختلفة خلال التصفية.

سادسا: منهج البحث:

يستخدم البحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي في بناء إطار مقترح للقياس المحاسبي على أساس التصفية، مع إختبار الإطار المقترح على إحدى شركات قطاع الاعمال العام الصادر بحقها قرار تصفية، ومعرفة أثر التطبيق للإطار على قيمة المنشأة وحقوق الدائنين والملاك.

سابعا: نطاق البحث:

- يقتصر البحث على شركات قطاع الاعمال العام.
- يقتصر البحث على شركة قطاع الاعمال العام صدر بحقها قرار تصفية وسوف يرمز لها بالرمز (X)
- يقتصر اختبار الإطار المقترح للقياس المحاسبي على التقارير المالية للشركة (X) خلال الفترة من عام ٢٠٠٥م وحتى ٢٠٠٩م.

ثامنا: خطة البحث:

وفي سبيل تحقيق اهداف البحث تم تقسيمه الي عدة نقاط وهي:

- منهجية البحث والدراسات السابقة.
- نماذج القياس، مفهوم التصفية، والتعريف بشركات قطاع الاعمال العام.
- الإطار المقترح للقياس المحاسبي.
- الدراسة الاختبارية.
- نتائج وتوصيات الدراسة.

تاسعا: الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة في الفكر المحاسبي نماذج القياس المحاسبي، حيث تعددت الآراء في الحكم علي هذه النماذج وأثرها على عملية اتخاذ القرار لأصحاب المصالح المختلفة. الا ان هناك قلة في الدراسات التي تناولت موضوع التصفية بصورة لا تتفق مع أهميتها في الواقع العملي في حدود علم الباحث.

لذلك تم تقسيم الدراسات السابقة الي مجموعتين هما:

أولا: الدراسات السابقة التي تتعلق بالتصفية:

تناولت دراسة (فتوح، ٢٠١٨) أسباب وإجراءات تصفية الشركات المساهمة في البيئة المصرية، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي في جمع المعلومات، وتمثلت عينة الدراسة في الشركات

المصرية المساهمة، وخلصت الدراسة الي وجود عدة مؤشرات لدخول الشركة مرحلة التصفية منها المؤشرات المالية والتي تمثلت في تراكم الخسائر، الاعتماد الزائد على القروض قصيرة الاجل، التوقف عن سداد بعض الالتزامات وجود صعوبات في الاقتراض من البنوك، ظهور رأس المال العامل السالب. كما قدمت الدراسة مؤشرات أخرى تشغيلية وتشريعية.

كما تناولت دراسة (Howard,2019) المحاسبة على أساس التصفية واعداد التقارير المالية في ضوء صدور قرار بتصفية الشركات، وهدفت الدراسة الي توفير أساس محاسبي لعملية التصفية نظرا لعدم تناول مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما أساس للمحاسبة في ظل التصفية بالولايات المتحدة الامريكية، وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها ان يتم قياس الأصول بمبلغ عائداتها النقدية المتوقعة او قيمة الالتزامات التي يتم التسوية بها. ويجب تطبيق قياس القيمة العادلة على جميع الأصول، يتعين على المنشأة التي تقدم تقاريرها بموجب أساس التصفية أن تجمع وتعرض بشكل منفصل أي تكاليف مرتبطة ببيع أو تسوية أصولها والتزاماتها والدخل أو الخسارة التشغيلية المقدرة التي تتوقع بشكل معقول أن يتم تكبدها خلال المدة المتوقعة المتبقية من فترة التصفية، لا يجوز تعديل قيمة الالتزامات إلى القيمة العادلة المقدرة ويجب إثباتها بتكلفتها التاريخية إلا في حالة صدور حكم قضائي.

أما دراسة (عزام، ٢٠١٩) فقد قامت بالتنبؤ بإحتمالات تعرض شركات الصناعات المعدنية المصرية أحد الشركات القابضة بقطاع الاعمال العام لمخاطر الإفلاس ومن ثم التصفية بغرض التعرف على مدى قدرة هذه الشركات على الاستمرار في مزاولة نشاطها الاساسي، وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها الكشف عن وجود نسبة ٤٢.٨٥٧% من عينة البحث بما يعادل ست شركات يمكن تصنيفها على أنها شركات معرضة بصورة شبة مؤكدة لمخاطر الإفلاس والتصفية.

ثانيا: الدراسات السابقة التي تتعلق بالقياس المحاسبي:

تناولت دراسة (السيد، ٢٠١٨)، التعرف على مدى وجود فجوة في القياس المحاسبي بين استخدام أسلوب القياس بالقيمة السوقية وأسلوب القياس بالتكلفة التاريخية.وقدمت الدراسة اطار لقياس المحاسبي لتضييق فجوة القياس وتحسين جودة المعلومات المحاسبية ومعرفة أثر ذلك على خصائص المعلومات المحاسبية، وتمثلت عينة الدارسة في بعض الشركات المصرية واستخدمت الدراسة قائمة الاستبيان لاجراء الدراسة الميدانية وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها وجود فجوة

كبيرة في القياس المحاسبي بين استخدام التكلفة التاريخية والقيمة السوقية وأثرت سلبا على خصائص المعلومات المحاسبية.

وفي نفس السياق تناولت دراسة (العايدى، ٢٠١٩) إشكالية تعدد بدائل القياس المحاسبي في ضوء المعايير المرتبطة وأثرها على دلالة القوائم المالية، وهدفت الدراسة الى المناقشة العلمية لتعدد بدائل القياس المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة واثرت التعدد في بدائل القياس علي جودة المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية وتصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها ان تعدد بدائل القياس المحاسبي في معايير المحاسبة يعطي معلومات محاسبية مختلفة لنفس الاحداث الاقتصادية، لذا فقد أوصت الدراسة بضرورة تضيق استخدام البدائل المتاحة للقياس المحاسبي منعا لاستغلال الإدارة لهذه البدائل في تحقيق مصالح شخصية.

اما دراسة (بوزيت، ٢٠٢٢) فقد تناولت محددات استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي بدولة الجزائر بهدف التعرف على معوقات الاعتماد على القيمة العادلة في القياس المحاسبي، وقد تمثلت عينة الدراسة في معدي ومستخدمي القوائم المالية في جنوب شرق الجزائر، وتم استطلاع الآراء بواسطة قائمة استبيان وقد توصلت الدراسة الي وجود صعوبات تواجه استخدام القيمة العادلة في القياس منها تقصير معدي القوائم المالية للتكلفة التاريخية عن القيمة العادلة لوجود معوقات تشريعية بدولة الجزائر تعوق استخدام القيمة العادلة في القياس.

استهدفت دراسة (عبدالموجود، ٢٠٢٣) تحليل اساليب القياس المحاسبي للأصول طويلة الاجل وهدفت الدراسة الي عرض أساليب القياس المختلفة للقياس المحاسبي بالإضافة الي التعرف على إيجابيات وسلبيات كل أسلوب ومن أهم نتائجها ان استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي للأصول طويلة الاجل يزيد من دقة وواقعية المعلومات المحاسبية ويزيد من جودتها، لذا اوصت الدراسة بضرورة استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي وتدريب الكوادر المهنية على استخدامها.

التعليق على الدراسات السابقة:

- أشارت الدراسات السابقة المتعلقة بالقياس المحاسبي إلى وجود اختلاف في القياس وفقا لمدخل التكلفة التاريخية ومدخل القيمة العادلة متمثلا في مستوي جودة المعلومات المقدمة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية والتي تؤثر على صحة القرارات الاستثمارية، وعليه أوصت الدراسات السابقة

المتعلقة بالقياس المحاسبي بالتحول في القياس من التكلفة التاريخية الي القياس وفقا للقيمة العادلة.

- أما الدراسات السابقة المتعلقة بالتصفية فقد أشارت الي تعرض عدد كبير من شركات قطاع الاعمال العام لخطر الإفلاس ومن ثم التصفية. وعدم تناول معايير المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً أسس للقياس المحاسبي على أساس التصفية.

وبذلك تتضح الفجوة البحثية للدراسة الحالية في عدم وجود دراسات سابقة قامت بدراسة العلاقة بين القياس المحاسبي والشركات التي يتم تصفيته، وحيث أشارت الدراسات السابقة الي أن استخدم نموذج التكلفة التاريخية لا يصلح للقياس في ظل التصفية لعدم قدرته على إظهار القيمة الحقيقية للمنشأة. ويؤثر سلباً على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

أولاً: القياس في الفكر المحاسبي:

يعد القياس المحاسبي أحد أركان المحاسبة الهامة والذي على أساسه يتم إعطاء قيمة لكل من الأصول والالتزامات بدفاتر المنشأة، وتتعدد نماذج القياس في الفكر المحاسبي، ويعتبر مدخل التكلفة التاريخية المدخل التقليدي للقياس ونظراً للانتقادات الموجهة اليه ظهر مدخل القيمة العادلة كمدخل حديث في القياس وعليه سيتم التطرق الي نماذج القياس في الفكر المحاسبي وفقاً لكل مدخل قياس مع بيان مزايا وعيوب كل نموذج ومدى صلاحيته للقياس على أساس التصفية للمنشأة. (زيدان، ٢٠٠٣)

١/١: مفهوم القياس المحاسبي:

عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية القياس المحاسبي " بأنه عملية تحديد المبلغ النقدي الذي يتم الاعتراف به والإفصاح عن عناصر الوضعية المالية للمؤسسة ضمن قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وهذا بالاعتماد على طرق قياس محدده" (IASB, 2005) ، ويعرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية القياس المحاسبي بأنه " عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقاً لقواعد محددة، كما انه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار" (شيرود وآخرون، ٢٠٠٦، ص ١٨٥)، أيضاً عرف (الأرضي، ٢٠٠٨) "القياس المحاسبي بأنه مقابلة أو مطابقة بين خصائص لشيء ما مع خصائص مقياس يتناسب مع الظاهرة محل القياس".

أما دراسة (عبدالطيف، ٢٠١٤) فقد عرفت أنه "القياس المحاسبي ينحصر في وجود شيء مطلوب قياسه أو تقديره أو تحديده، ووجود مقياس متفق عليه يمكن أن يستخدم كمعيار لقياس أو تقدير أو تحديد هذا الشيء في ضوء نظام معين بمقتضاه تتم عملية القياس". وأشارت دراسة (عبد الجليل، ٢٠١٩، ص ١٩) الي انه " التعبير النقدي لشيء (أصل أو التزام، او غير ذلك) يفصح عنه في القوائم المالية لمنشأة ما وذلك لتوفير المعلومات من أجل اتخاذ القرارات". أما دراسة (بوزيت، ٢٠٢٢، ص ٤) فقد عرفت أنه "عملية مقابلة يتم من خلالها قرن الأعداد بالأحداث والمعاملات الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة، وذلك وفق أدوات وطرق قياس محددة قصد توفير معلومة دقيقة تفيد مستخدميها في إتخاذ القرارات الاقتصادية".

ومن خلال ما سبق يمكن للباحثين استنباط تعريف للقياس المحاسبي بأنه "تقييم مادي لعناصر قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وفقا لطرق قياس محددة تهدف الي تقديم معلومات محاسبية لمستخدمي القوائم المالية تمتاز بالموضوعية والملاءمة تمكنهم من اتخاذ القرارات المختلفة".

١/٢: أنواع القياس المحاسبي:

أشارت معايير المحاسبة المصرية الي وجود نوعين للقياس المحاسبي هما القياس الاولي والقياس اللاحق، ويقصد بالقياس الاولي عملية تقييم أي أصل يستوفي شروط الاعتراف به كأصل ثابت على أساس تكلفته وتتضمن شروط الاعتراف أن يتدفق من الأصل منافع مستقبلية للمنشأة، وأن يمكن قياس تكلفته بطريقة يعتمد عليها. أما القياس اللاحق فيكون بعد استيفاء الأصل لشروط الاعتراف به وإثباته بدفاتر المنشأة بتكلفته، فيجب على المنشأة في كل مركز مالي إعادة قياس الأصول والعناصر الأخرى بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم. (معايير المحاسبة المصرية، ٢٠٢٣، ص ١٦-١٧)

١/٣: نماذج القياس في الفكر المحاسبي:

ترجع التعددية في نماذج القياس الي عدة عوامل اقتصادية وتكنولوجية لمواكبة التطور المهني والأكاديمي، وقد أسفر وجود منظمات مهنية تخدم مهنة المحاسبة عن اصدار معايير محاسبية تهدف الي توجيه العمل المالي طبقا لمتطلبات متخذي القرار. (العايدي، ٢٠١٩) ومن أدبيات الفكر المحاسبي دراسة (إبراهيم، ٢٠٠٣)، دراسة (السيد، ٢٠١٨)، ودراسة (عبد الجليل، ٢٠١٩) وفي ضوء هذه الادبيات يمكن عرض نماذج القياس المحاسبي بالجدول التالي:

نموذج القياس	أساس القياس	أهم مميزاته	أهم عيوبه
(١) التكلفة التاريخية	- تكلفة الشراء أو الحيازة وقت التملك للاصل أو الالتزام	الموضوعية في القياس، إمكانية التحقق، الاقتصاد في الجهد والتكلفة	تجاهل التغير في القوة الشرائية للنقد، ونتيجة لذلك احتواء وحدة القياس ذاتها على أخطاء تجعل الأصول والالتزامات بمثابة تركيبة متباعدة، فهي خليط غير متجانس من قيم بأوزان مختلفة من القوة الشرائية الكامنة في كل منهما
(٢) التكلفة التاريخية المعدلة	اعداد القوائم المالية باستخدام نموذج التكلفة التاريخية ويتم تعديلها وفقا لمعدل التضخم العام في الأسعار.	التغلب على مشكلة التغير المستمر في الأسعار التي كانت سببا رئيسيا في عدم قبول نموذج التكلفة التاريخية	ويمتاز نموذج التكلفة التاريخية المعدل بالسهولة في التطبيق، وإن أسعار الأصول تكون قريبة من السوق. ولكن يعاب عليه عدم أخذ التقادم الفني والتكنولوجي للاصل في الحسبان واستخدامه لمعدل التضخم العام في الأسعار وليس معدل التضخم للأصول.
(٣) القيمة السوقية (الجارية)	ينقسم النموذج الي: - تكلفة الشراء للاصل معدلا بسعر السوق - صافي القيمة البيعية سعر البيع مخصومة منه تكلفة البيع	تلافية لمشكلة التضخم، يتمتع بقدر كبير من الموضوعية عند تحديد سعر الأصل على أساس سعر السوق الحالي لاصل مستعمل له نفس المواصفات الفنية ونفس عمر الأصل	- صعوبة الحصول على سوق نشط لجميع الأصول بالمنشأة لها نفس المواصفات الفنية والعمر التشغيلي، فضلا عن عدم قدرته على تقييم الأصول غير الملموسة، عدم مراعاة التغير النسبي في المستوى العام للأسعار - يركز على تقييم كل أصل منفردا وليس المنشأة ككل
(٤) نموذج القيمة السوقية المعدل	التكلفة الاستبدالية مضافا اليها التغيرات في القوة الشرائية العامة للنقد أو على أساس أسعار البيع مضافا اليها التغير النسبي في الأسعار	التجانس في البيانات والإفصاح الموضوعي لها، تجنب أخطاء وحدة القياس وإخطاء التوقيت معا	- صعوبة الحصول على سوق نشط لجميع الأصول بالمنشأة لها نفس المواصفات الفنية والعمر التشغيلي، فضلا عن عدم قدرته على تقييم الأصول غير الملموسة.
(٥) نموذج القيمة الرأسمالية الحالية للعائد المتوقع	صافي القيمة الحالية للعائد المتوقع من استخدام جميع الأصول في المستقبل محسوبة على أساس معدل خصم مناسب يعكس المخاطر خلال العمر الافتراضي	قياس القيمة السوقية للمنشأة موحدة متكاملة، يأخذ في الاعتبار التغير في مستوى الأسعار، يعكس المخاطر المرتبطة بالمنشأة عند التقييم.	صعوبة الوصول الي متوسط سليم لصافي العائد في ظل عدم ثباته من فترة لآخري خاصة عند تحقيق المنشأة لخسائر خلال السنوات السابقة. صعوبة تحديد معدل خصم ملائم يعكس جميع المخاطر المتوقعة.
(٦) القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية خلال العمر الافتراضي محسوبة على أساس معدل خصم مناسب يعكس درجة المخاطر	يهتم بالمنفعة للاصل كمدخل للتقييم، عدم ثبات وحدة النقد ولا ينطوي على أخطاء في التوقيت او القياس، تقييم المنشأة كوحدة واحدة.	اعتماده على تنبؤات مستقبلية يشوبها عدم التأكد، صعوبة تحديد معدل الخصم المناسب الذي يعكس جميع المخاطر، صعوبة التقييم لكل أصل منفردا في حالة إذا ما كان هناك أصول لا ينتج عنها منافع مستقبلية.
(٧) نموذج القيمة المتبقية	يعد تطويرا لنموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مع استخدامه للنماذج الرياضية والإحصائية	سهولة التطبيق في الواقع العملي، استخدام النماذج الرياضية والإحصائية يعطي دقة في التوقعات المستقبلية، قدرة على تقييم المنشأة ككل بأقل جهد وتكلفة.	عدم قدرة النموذج على تقييم الأصول غير الملموسة كالشهرة والعلامات التجارية. عدم دقة النتائج في تقييم بعض الأصول الثابتة مثل الأراضي

المصدر: اعداد الباحثين

ومن خلال إستعراض نماذج القياس في الفكر المحاسبي يري الباحثين أن استخدام القيمة العادلة يحقق الموضوعية والملاءمة للمعلومات المحاسبية المقدمة وإن تتعدد نماذج القياس يعطي الحرية في الاستخدام طبقا لاحتياجات كل منشأة وطبقا للظروف المحيطة بها من حيث مدى توافر الأسواق النشطة وتوافر الاصول المتماثلة لاجراء عملية القياس. ولصعوبة اجراء عملية القياس لكل أصل

بالمنشأة طبقا لسعر السوق المماثل أو تحديد القيمة الاستبدالية له فيفضل الباحثين استخدام نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المطور (نموذج القيمة المتبقية) في القياس في ظل التصفية للمنشأة لما يمتاز به من دقة في التنبؤ وسرعة في تقديم قيمة المنشأة ككل.

ثانيا: التصفية:

١ / ٢: مفهوم التصفية:

عرف (ابراهيم، بدون تاريخ) التصفية بانها " استيفاء حقوق الشركة وحصر أصولها ثم تسديد ديونها وما تبقي يقسم على الشركاء". كما تناول (فتوح، ٢٠١٨، ص ١٨) التصفية بأنها " إنهاء لاستمرار الشركة في نشاطها سواء اكان ذلك بفعل خارج إرادتها مثل صدور قانون يمنع نشاطها، أو تعرضها لازمة مالية أدت الي توقفها عن سداد إلتزاماتها، أو نتيجة رغبة المساهمين، أو تحقيقها لخسائر متتالية واخير بناء على حكم قضائي"

ومن خلال المفاهيم السابقة للتصفية يمكن للباحثين تعريف التصفية بأنها " عملية تحويل كافة أصول المنشأة الي نقدية لسداد ما على المنشأة من التزمات."

هذا وتجدر الإشارة الي وجود فرق بين الإفلاس والتصفية فقد عرف قانون التجارة المصري رقم (١٧) لعام ١٩٩٩م الإفلاس بأنه " طريق التحكم والتفويض بالسيطرة على مال التاجر المدين عند عدم قدرته على تسديد ديونه التجارية الثابته في مواعيدها المحددة، ويتم ذلك عن طريق سلسلة من الإجراءات التي بدورها تضمن حقوق الدائنين وتعمل على إعادة ديونهم لهم بشكل عادل دون أن تميل كفة الميزان لطرف على حساب طرف آخر"، وبذلك يجب توافر شرطين لتحقيق مفهوم الإفلاس أن يكون المدين تاجر، و أن يكون الدين تجاري ومدعوم بالمستندات التي تؤيده.

وتتعدد أسباب الإفلاس في البيئة المصرية فمنها أسباب تتعلق بالتاجر مثل عدم قدرته على الإدارة بصورة صحيحة، واخري متعلقة بأسباب خارجية مثل عمليات السرقة أو الظروف الاقتصادية. أيضا يترتب على إشهار افلاس التاجر رفع يده عن أمواله المنقولة وغير المنقولة وتصبح بيد مدير التفليسه والذي يعتبر المخول رسميا عن الدائنين.

ويمكن عرض الفرق بين الإفلاس والتصفية وفقا للجدول التالي:

وجه المقارنة	التصفية	الإفلاس
أسباب الحدوث	تحدث التصفية لعدة أسباب منها إختيارية مثل رغبة الشركاء في عدم الاستمرار ومنها إجبارية مثل صدور حكم قضائي بتصفية الشركة.	يحدث الإفلاس عادة نتيجة عدم قدرة التاجر على سداد التزاماته المستحقة في مواعيدها المحددة، وبموجب قرار من المحكمة يتم رفع يد التاجر عن أمواله ووضعها بيد مدير التقليلة لسداد ديون التاجر.
قدرة الدائنين على رفع دعاوي قضائية	للدائن الحق في رفع قضايا مطالبا الشركة بحقوقه، حيث لا تسقط الشخصية الاعتبارية للشركة بصور قرار التصفية ويعتبر المصفي العام ممثلا عن الشركة.	لا يحق للدائنين رفع دعاوي قضائية أو اتخاذ أي إجراء قانوني تجاه المنشأة إعتبار من تاريخ اعلان الإفلاس
القوانين الحاكمة	قانون الشركات رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١م، والقرار الصادر عن هيئة الاستثمار رقم ٥٢٧ لعام ٢٠١٨م	القانون التجاري المصري رقم ١٧ الصادر في ١٩٩٩م وتعديلاته.
الفوائد الدائنة	لا تتوقف الفوائد الدائنة حال صدور قرار في التصفية ولحين سداد الالتزام في موعده المحدد.	تتوقف الفوائد فور اعلان الإفلاس للتاجر المدين

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على (إبراهيم، بدون تاريخ)

٢ / ٢: أنواع التصفية:

أشار (معيار التصفية السعودي، ٢٠٢٠) الي أنواع التصفية وفقا للأسباب التي أدت بالمنشأة الي التصفية فيمكن ان تحدث التصفية طوعا او بالاتفاق، ويمكن ان تحدث التصفية من قبل صدور حكم من المحكمة يقضي بتصفية المنشأة وتنقسم أنواع التصفية الي:

- ١- **التصفية الاختيارية:** هي عبارة عن صدور قرار من الجمعية العامة للمنشأة بالتصفية بناء على رغبة الشركاء في عدم الاستمرار بالنشاط وتصفية الشركة قبل الموعد المحدد لها نتيجة عوامل اقتصادية أو رغبة أحد الشركاء في عدم الاستمرار.
- ٢- **التصفية الاجبارية:** تتعدد صور التصفية الاجبارية وفقا لما يلي:
 - أ- التصفية القضائية: تتم بناء على حكم قضائي من الجهة القضائية المختصة بسبب خلاف بين الملاك، او عدم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها.
 - ب- التصفية بسبب انقضاء العمر القانوني للشركة استبعاد تمديده.
 - ت- التصفية بسبب الإفلاس: بحيث تكون المنشأة غير قادرة على سداد التزاماتها فتجبر المنشأة على التصفية من قبل الدائنين.

٣ / ٢: أسباب التصفية:

حددت دراسة (فتوح، ٢٠١٨، ص١٧) أسباب التصفية لشركات في البيئة المصرية وفقا لما يلي:

أولاً: أسباب مالية: تتمثل الاسباب المالية في

١- الخسائر المتراكمة.

٢- الاعتماد الزائد على القروض قصيرة الاجل.

٣- التوقف عن سداد الالتزامات وانخفاض نسب السيولة.

وتبين هذه المؤشرات عدم قدرة المنشأة على الاستمرار وفقاً لهذه الحالة حيث تؤدي الخسائر المتراكمة الى تآكل رأس المال للمنشأة وتبين انخفاض نسب السيولة الى عدم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل في وقتها الامر الذي يترتب عليه عدم قدرة المنشأة على الحصول على قروض بنكية لسداد التزاماتها.

ثانياً: أسباب تشغيلية: تتمثل الاسباب التشغيلية في

١- عدم وجود كوادر مهنية مؤهلة لشغل المناصب العليا بالمنشأة مما يترتب عليه شغل المناصب القيادية بالمنشأة أشخاص غير اكفاء.

٢- فقد حصة المنشأة السوقية والتي تؤثر على قدرة المنشأة التسويقية وعدم قدرتها على بيع منتجاتها او خدماتها مما يترتب عليه تعثر مالي.

٣- وجود مشكلات عمالية بصفة مستمرة تؤثر على العملية الإنتاجية.

ثالثاً: أسباب أخرى:

١- كثرة الدعاوي القضائية المرفوعة على المنشأة والتي قد تؤثر على نشاطها حال صدور حكم ضد المنشأة.

٢- ظهور تشريعات جديدة تمنع الشركة من الاستمرار في مزاوله نشاطها.

٢/٤: التصفية في البيئة المصرية:

كما حددت التشريعات في البيئة المصرية (القانون المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١) أسباب التصفية وفقاً لما يلي:

أولاً: التصفية الإختيارية:

يتم هذا النوع من التصفية في الحالات التالية:

١- انتهاء المدة المحددة لها بعقد الشراكة.

٢- الانتهاء من تحقيق الأهداف التي أنشأت الشركة لاجلها او استحالة تحقيقها.

٣- تحقق حدث نص عليه عقد الشركة مع تصفيتها حالة حدوثة.

ثانيا: التصفية الإجبارية:

يتم هذا النوع من التصفية في الحالات التالية:

- ١- صدور حكم قضائي يتمن تصفية المنشأة.
- ٢- صدور قانون يمنع المنشأة من مزاولة نشاطها بصورتها الحالية.
- ٣- إتخاذ الجمعية العامة للشركة قرار بتصفية الشركة.
- ٤- إذا نقص عدد المساهمين الي أقل من إثنين.

٢/٥: إجراءات التصفية في البيئة المصرية

صدر قرار من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، رقم ٥٢٧ بتاريخ ٩/٦ لسنة ٢٠١٨، والخاص بإجراءات التصفية، ينظم القرار إجراءات التصفية الاختيارية في البيئة المصرية، وقد قسم القرار إجراءات التصفية إلى مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: تعيين المصفي والتأشير بأسمه في السجل التجاري:

- ١- تقديم محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية والمتضمن وضع الشركة تحت التصفية وتحديد نطاق مهمته ومدة التصفية لمراجعته من الناحية الإجرائية وفقا للقواعد المتبعة.
- ٢- تسليم المفوض سجل تجارى مؤشر به مع صورة من محضر الجمعية غير العادية متضمنين الموافقة على وضع الشركة تحت التصفية.
- ٣- اخطار الجهات الإدارية "الجمارك والضرائب والتأمينات الاجتماعية" من جانب المصفي بأن الشركة أصبحت تحت التصفية، وعلى تلك الجهات موافاة الهيئة والمصفي بما لها من التزامات مالية واجبة الأداء على الشركة تحت التصفية خلال مدة أقصاها ١٢٠ يوم من تاريخ إخطارها ويعتبر انقضاء هذه المدة دون بيان تلك الالتزامات إبراء لزمة الشركة تحت التصفية.

المرحلة الثانية اتمام أعمال التصفية: -

- ١- تقديم المصفي لمحضر الجمعية العامة غير العادية بجعل التقرير الذي أعده المصفي بنتيجة أعمال التصفية مرفقا بها ما يلي:
- أ- الحساب النهائي للتصفية معتمدا من المصفي وفقا لقواعد ومعايير المحاسبة المصرية المتعارف عليها فى إعداد القوائم المالية.

ب- إقرار من المصفي بأنه قد أتم أعمال التصفية وأنه أوفى ما على الشركة من التزامات ووزع نتائج التصفية على الشركاء أو المساهمين.

ت- إقرار من المصفي ومن الشركاء أو المساهمين أو مالك شركة الشخص الواحد بمسؤوليتهم عن أعمال التصفية، وإقرار من المصفي بعدم إخطاره من الجهات الإدارية وذلك تحت مسؤوليته.

ومن خلال ما سبق يتضح إهتمام المشرع المصري بموضع التصفية وحرصه على تنظيم هذه العملية، فكما نظم المشرع إجراءات التصفية في الشركات فيجب أيضا تقديم أسس للقياس تعكس قيمة المنشأة الحقيقية وتلبي الاحتياجات المعلوماتية لأصحاب المصالح المختلفة في ظل التصفية للمنشأة.

ثالثا: الإطار المقترح للقياس المحاسبي على أساس التصفية.

يتمثل هدف المحاسبة الرئيسي في تقديم معلومات مفيدة ومناسبة للأطراف العديدة في المجتمع التي تعتمد على البيانات المالية في إتخاذ قراراتها الإقتصادية، وتختلف أسس القياس التي تعد على أسسها القوائم المالية في مرحلة التصفية عن القوائم التي تعد على أساس الاستمرارية، بسبب تحول الهدف من اعداد المنشأة لقوائمها المالية من الإقرار عن أدائها الإقتصادي الي التقرير عن مقدار النقد التي يتوقع الدائنون والملاك الحصول عليه. (المعيار السعودي للتصفية، ص ١٣) وفيما يلي عرض للإطار المقترح للقياس المحاسبي على أساس التصفية:

١/ ٣ : الهدف ونطاق التطبيق.

يهدف الإطار المحاسبي المقترح إلى مساعدة معدي القوائم المالية للمنشآت خلال إجراء التصفية في إعداد قوائم مالية تحتوي على معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه القوائم المالية. ينطبق هذا الإطار على الشركات الصادر بحقها قرار بالتصفية. ولا ينطبق هذا الإطار على التوقف الجزئي أو الاندماج بين شركة واخري حيث أن مثل هذه الاحداث لا تعد تصفية للمنشأة.

٢/ ٣ : ديناميكية العمل بالإطار المقترح:

يعتمد الباحثون في صياغة ديناميكية الإطار المقترح على دراسة (إبراهيم، ٢٠٠٣)، ويعتمد القياس المحاسبي في ظل التصفية على قياس الأصول لتعكس المبلغ النقدي، أو التعويض، المتوقع تحصيله عند استبعاد تلك الأصول، قياس الالتزامات بالمبلغ التعاقدى المستحق لتسوية تلك الالتزامات في كل مركز مالي. يعتمد القياس المحاسبي في ظل التصفية على إعادة تقييم الأصول

للمنشأة باستخدام نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المطور. وفيما يلي عرض لطريقة القياس باستخدام النماذج الرياضية وفقا لكل مرحلة:

المرحلة الاولى: تحديد قيمة الأصول غير النقدية: -

- قيمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

- معامل الخصم المناسب

- معدل النمو المتوقع للتدفقات النقدية.

- الفترة الزمنية للتنبؤ بالتدفقات النقدية.

$$= \text{مجم}^{\circ} \text{ صافي التدفق النقدي المتوقع} \times (1 + \text{معدل النمو الثابت})$$

$$1 = 1 \quad \text{معامل الخصم المناسب} - \text{معدل النمو الثابت}$$

$$+ \text{مجم}^{\circ} \text{ صافي التدفق النقدي} \times (1 + \text{معدل النمو الثابت})$$

$$1 = 1 \quad \text{معامل الخصم المناسب} - \text{معدل النمو الثابت}$$

يتم إيجاد القيمة العادلة لكل أصل غير نقدي من خلال المعادلة التالية:

القيمة العادلة للأصل =

القيمة العادلة لإجمالي الأصول التشغيلية* (القيمة الدفترية للأصل/ إجمالي قيمة الأصول الدفترية)

المرحلة الثانية: يتم قياس الالتزامات النقدية للشركة وفقا للمعادلة التالية:

يتم تحديد القيمة العادلة للالتزامات وفقا للنموذج التالي:

القيمة العادلة للالتزام

$$= \text{القيمة الدفترية للالتزام} + \text{القيمة الحالية للفوائد المستحقة المتوقعة على الالتزام}$$

حيث تحدد القيمة الحالية للفوائد المستحقة المتوقعة طبقا للمعادلة التالية :

$$= \frac{\text{إجمالي الفوائد المستحقة على الالتزام}}{(1 + \text{معامل الخصم})^n}$$

المرحلة الثالثة: تحديد القيمة العادلة للإستثمارات في الأوراق المالية: (إبراهيم، ٢٠٠٣م)

١- استثمارات مالية بغرض المتاجرة مقيدة بالبورصة، وتحدد قيمتها العادلة على أساس سعر

السوق لهذه الأوراق بالسوق.

٢- استثمارات مالية بغرض المتاجرة غير مقيدة بالبورصة، وتحدد قيمتها العادلة على أساس المعادلة التالية: القيمة العادلة للأوراق المالية بغرض المتاجرة = (التكلفة الدفترية للأوراق المالية + (العوائد غير المحققة * معدل النمو / معدل الخصم السائد في السوق))

المرحلة الرابعة: يتم تحديد صافي القيمة العادلة للمنشأة: وبعد التوصل لكل من القيمة العادلة لأصول والتزامات المنشأة فإنه من السهل الوصول الي صافي القيمة العادلة للمنشأة عن طريق المعادلة التالية:

صافي القيمة العادلة للمنشأة = (القيمة العادلة لاجمالي الأصول - القيمة العادلة للتزامات)

رابعا: الدراسة الاختبارية:

١ / ٤ : قطاع الاعمال العام في مصر (مجتمع الدراسة)

شركات قطاع الأعمال العام، هي شركات مملوكة للدولة ملكية لا تقل عن نسبة ٥١% وهي تتبع عدد من الوزارات أبرزها وزارة قطاع الأعمال العام، وتم تسمية الشركات بهذا الاسم نسبنا لقانون قطاع الأعمال العام الذي يحمل رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ويختص بالشركات فقط بعد التحول من القطاع العام علي يد الدكتور عاطف صدقي ثم الدكتور عاطف عبيد رئيسا وزراء مصر الاسبقين، ثم تعديلاته بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠.

وتختلف شركات قطاع الأعمال العام، عن شركات القطاع العام، فالأولى لابد أن تزيد حصة الدولة فيها عن ٥١%، والثانية تملكها الدولة بنسب مختلفة لكنها تخضع لقوانين أخرى غير قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، أبرزها قانون الشركات رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١م.

وفقا لموقع وزارة قطاع الاعمال العام (www.mpbs.gov.eg)، تتعدد مشاكل شركات القطاع التابعة لوزارة قطاع الاعمال العام والبالغ عددها ١٢١ شركة في عام ٢٠٢٣م وتتمثل هذه المشاكل فيما يلي:

١- الخسائر المتزايدة والتوردي في الإنتاجية.

٢- تقادم الآلات وسوء الادارة وعدم اعتبار العوامل الاقتصادية في التسعير والانتاج والبيع.

٣- تراجع الانتاجية والربحية وتراكم المديونيات في كثير من الشركات.

وقد أثرت تلك المشاكل على شركات القطاع فمن بين الشركات التابعة للوزارة البالغ عددها ١٢١ شركة، عدد ٤٨ شركة حققت خسائر بلغت ٧.٤ مليار جنيه منهم ٣٨ شركة تحقق خسائر متتالية

خلال العشرة سنوات السابقة. ومن الشركات التابعة لوزارة قطاع الاعمال العام والتي صدر بحقها قرار بالتصفية خلال الفترة من عام ٢٠١٨م وحتى ٢٠٢٣م وفقا لما يلي:

١- الشركة القومية للأسمنت إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة الكيماوية، تأسست عام ١٩٥٦، وبتاريخ ٢٠١٨/١٠/٢ صدر قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة بحل الشركة وتصفيتها.

٢- شركة الحديد والصلب صدور القرار إداري رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٢١ بتعيين المصفي، والذي تقرر معه إيقاف جميع مصانع وأنشطة شركة الحديد والصلب اعتبارا من الأحد الموافق ٣٠ مايو ٢٠٢١ م .

٣- شركة الكوك صدر قرار التصفية بالجريدة الرسمية للشركة القابضة للصناعات المعدنية، التابعة لقطاع الأعمال العام، بحل وتصفية شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية، اعتبارا من ٥ سبتمبر ٢٠٢٢.

٤/٢ : اختبار اطار القياس المحاسبي علي أساس التصفية:

ولإختبار الإطار المقترح على شركات قطاع الاعمال العام فقد تم الحصول على القوائم المالية لإحدى شركات قطاع الاعمال العام والصادر بحقها قرار تصفية في تاريخ ٢٠٠٩/١٠/٥، خلال الفترة من ٢٠٠٥م الي ٢٠٠٩م. حيث تبين من القوائم المالية في تاريخ التصفية أن الشركة لم تقوم بإعادة تقييم لاصولها والتزاماتها بل اكتفت بعرضها بتكلفتها التاريخية ونتيجة لذلك أظهرت القوائم المالية للشركة في تاريخ ٢٠٠٩/١٠/٥م ما يلي: -

- صافي حقوق الملكية للشركة يقدر بقيمة سالبة نحو (٥.٤٢٨) مليون جنيه.

- صافي رأس المالي العامل للشركة يقدر بقيمة سالبة (٤٤.٢٦٨) مليون جنيه.

من البيانات السابقة تبين عدم قدرة الشركة على سداد كافة التزاماتها وحقوق الملاك، وذلك طبقا لما ورد من بيانات بالقوائم المالية ولاختبار امكانية تطبيق الإطار فسيتم استخدام بيانات هذه الشركة للمركز المالي المنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ واعتبار بيانات هذه السنة هي سنة أساس للتصفية للتعرف على أثر استخدام الإطار المقترح على قيمة المنشأة وحقوق الدائنين والملاك.

المرحلة الاولى: يتم تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة باستخدام المحركات التالية:

١- التدفقات النقدية المتوقعة من أنشطة التشغيل عبارة عن :

التدفقات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	الاجمالي
التشغيلية	٥٧٤٢-	١٥٠٩٣	٦٨٤٤-	٦٠١٧-	٥٠٨٥٠-	٥٤٣٦٠-
الاستثمارية	١٨٦٤-	٣٤٤١٦	٣٥٧-	٨٨٠٠	١٠٤٠٠-	٣٠٥٩٥

٢- معامل الخصم المناسب : يتم حساب معدل الخصم المناسب وفقا لما يلي:

معامل الخصم المناسب = معدل العائد الخالي من المخاطر + عائد المخاطرة المتوقع (بيتا)
معدل العائد الخالي من المخاطر؛ عبارة عن متوسط العائد على أذن الخزانة والشهادات خلال فترة لا تقل عن خمس سنوات ووفقا للتقارير المنشورة للبنك المركزي المصري تم الحصول على ما يلي:
عائد المخاطرة المتوقع = قيمة المعامل بيتا * (متوسط عائد السوق على الأوراق المالية - معدل العائد الخالي من المخاطر).

معدل العائد الخالي من المخاطرة لعام ٢٠٠٩ م	
البيان	معدل العائد على أذن الخزانة
22/01/2006	9.0%
29/06/2008	10.0%
10/08/2008	11.0%
21/09/2008	11.5%
15/02/2009	15.0%
29/03/2003	10.0%
17/05/2009	9.5%
21/06/2009	9.0%
المتوسط الحسابي	10.63%

المعامل بيتا: يقيس معامل بيتا مدى التذبذب العام بالسوق، ونظرا لعدم إدراج الشركة باي بورصة فيتم حساب قيمة بيتا (١)

معدل العائد السنوي علي للبورصة المصرية	
العام	معدل العام
2005	146.0%
2006	10.0%
2007	51.0%
2008	-56.0%
2009	36.0%
متوسط حسابي للعائد	37.4%

$$\text{معامل الخصم المناسب} = 1 + 10.63 * (10.63 - 37.4) = 37.4\%$$

٣- معدل النمو المتوقع:

يتم تقدير معدل النمو المتوقع على أساس نسبة الزيادة في التدفقات النقدية السنوية منسوبة في علاقتها مع نفس نسبة الزيادة في الاستثمارات. طبقا للمعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو} = \sqrt[n]{(1 + \text{معدل نمو التدفق النقدي}) + (1 + \text{معدل نمو التدفق النقدي})^n}$$

ويبين الجدول التالي طريقة حساب معدل النمو:

البيان	معدل النمو	(١+معدل النمو) ^ن
عام ٢٠٠٥	161%	261%
عام ٢٠٠٦	-21%	63%
عام ٢٠٠٧	143.85%	1450%
عام ٢٠٠٨	0.47%	102%
عام ٢٠٠٩	-341.51%	-8216%
المجموع		-6340%
عدد الفترات	الجزء التريبي للمجموع	النتيجة
5	7.96	3981%

٤- الفترة الزمنية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة:

تم تحديد الفترة الزمنية المستخدمة في تحديد المقدرة الايرادية للأصول خلال خمس سنوات هم (٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩)، وذلك طبقا للقوائم المالية المتاحة، كما ان الفترة القصوي للتنبؤ بالمقدرة الايرادية على اساس خمس سنوات متغيرة نظرا لصعوبة التنبؤ بالمقدرة الايرادية للأصول بفترة أطول من ذلك (إبراهيم، ٢٠٠٣).

ثانيا: مخرجات الإطار المقترح للقياس في ظل التصفية:

أسفر تطبيق الإطار المقترح للقياس المحاسبي في ظل التصفية والذي اعتمد على القياس بالقيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية بإستخدام نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (القيمة المتبقية) ونموذج القيمة السوقية الحالية (الأراضي) عن الاتي: -

قائمة التغير في صافي الأصول للشركة:

تبين قائمة التغير في صافي أصول الشركة أثر تطبيق الإطار المقترح للقياس وفقا لنموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ونموذج القيمة السوقية، حيث تعرض القائمة القيمة الدفترية والقيمة العادلة وفقا للجدول التالي:

قائمة المركز المالي بالقيمة التاريخية والقيمة العادلة في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ م			
اسم الاصل	القيمة الدفترية ٣٠ يونيو ٢٠٠٩	القيمة العادلة للاصل	التغير
أولاً: الاصول طويلة الاجل			
الأراضي (طبقاً للقيمة السوقية)	٦٤٧١٧	٨٤١٣٢١٠٠	٨٤٠٦٧٣٨٣
مباني وإنشاءات	٢٤٤٠٨٨٣	٩٤٤٠٩٢٥	٧٠٠٠٠٤٢
آلات ومعدات	١٨٦٧٩٩٩٥	٧٢٢٥١٠٧٧	٥٣٥٧١٠٨٢
وسائل نقل وانتقال	٣٢٠٥٥٦	١٢٣٩٨٥٧	٩١٩٣٠١
عدد وأدوات	١٩٤٨٤٨٧	٧٥٣٦٤٢٠	٥٥٨٧٩٣٣
أثاث وتجهيزات	١٠١١١٦	٣٩١١٠٠	٢٨٩٩٨٤
أصول غير متداولة بغرض البيع	٧١١٣٨٩	٢٧٥١٥٣٣	٢٠٤٠١٤٤
تكوين استثماري	١٤٥٠٧٢٣٠	١٢٥٨٠٤٩٥	١٩٢٦٧٣٥-
إنفاق استثماري	٧٠٦١١٥٧	٧٠٦١١٥٧	٠
سندات حكومية	١١٩١١٢٧	١١٩١١٢٧	٠
الاصول المتداولة		٠	٠
مخزون الخامات	٣٤٤٢٧٣٢	١٣٣١٥٩٠٨	٩٨٧٣١٧٦
مخزون انتاج غير تام	٥٠٣٧٢٤	١٩٤٨٣٢٠	١٤٤٤٥٩٦
مخزون انتاج تام (طبقاً للقيمة السوقية)	١٠٨٥٣٥٣٢	١٠٨٥٣٥٣٢	٠
عملاء	١٥٣٦٧٢	١٥٣٦٧٢	٠
حسابات مدينة	٩٤٦٢	٩٤٦٢	٠
ايرادات مستحقة التحصيل	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٠
مصرفات مدفوعة مقدما	٢٧٥٠٠	٢٧٥٠٠	٠
حسابات مدينة اخرى	٤٠٦٥٩٨	٤٠٦٥٩٨	٠
موردون ارصدة مدينة		٠	٠
ودائع بالبنوك	٥٨٣٣٨٠٥	٥٨٣٣٨٠٥	٠
حسابات جارية بالبنوك	٣٧٤٣٥٩١	٣٧٤٣٥٩١	٠
الاجمالي للاصول الثابتة والمتداولة	٧٢٠٢١٢٧٣	٢٣٤٨٨٨١٧٨	١٦٢٨٦٦٩٠٥
ثانياً: الالتزامات المتداولة			
مخصص ضرائب متنازع عليها	١٦٤٥٧٧٤٢	١٦٤٥٧٧٤٢	٠
مخصص مطالبات ومنازعات	٣٢٥٠٠٠٠	٣٢٥٠٠٠٠	٠
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها بعد إعادة التقييم		٧٦٧٨٣٨٩	٧٦٧٨٣٨٩
سحب علي المكشوف		٠	٠
موردون	١٣٤١٦٤٦٥	١٣٤١٦٤٦٥	٠

قائمة المركز المالي بالقيمة التاريخية والقيمة العادلة في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ م

اسم الاصل	القيمة الدفترية ٣٠ يونيو ٢٠٠٩	القيمة العادلة للاصل	التغير
اوراق دفع	٢٥٢٧١٧	٢٥٢٧١٧	٠
حسابات دائنة للشركة القابضة	٢١٤٨٣٣٦٨	٢١٤٨٣٣٦٨	٠
حسابات دائنة للمصالح	٢١٣٦٤٤٥	٢١٣٦٤٤٥	٠
دائنو توزيعات	٥٠١٥٦٣	٥٠١٥٦٣	٠
مضروقات مستحقة السداد	١٤٦٩٨١	١٤٦٩٨١	٠
ايرادات محصلة مقدما	١٦٣٤٠٠	١٦٣٤٠٠	٠
حسابات دائنة اخري	١٥١٦٦٣٣	١٥١٦٦٣٣	٠
عملاء (ارصدة دائنة)	١٨٩٩٣٧٥	١٨٩٩٣٧٥	٠
مجموع الالتزامات	٦١٢٢٤٦٨٩	٦٨٩٠٣٠٧٨	٧٦٧٨٣٨٩
ثالثا: حقوق الملكية			
رأس مال مدفوع	٣٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٠
احتياطات			٠
احتياطي قانوني	١٣٥٧٢١٥	١٣٥٧٢١٥	٠
احتياطي رأسمالي	١٤٧٥٥٩٥١٠	١٤٧٥٥٩٥١٠	٠
إحتياطي يستثمر في سندات	١٥٩٢٨٤٢	١٥٩٢٨٤٢	٠
احتياطي عام	٦٣٥١٥٢٥	٦٣٥١٥٢٥	٠
إحتياطات أخرى	٧٧٨٢٤١	٧٧٨٢٤١	٠
خسائر مرحلة من عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٧ م	٦٠٥٣٦٥٨١-	٦٠٥٣٦٥٨١-	٠
خسائر الفترة	١١٦٣٠٦١٦٨-	١١٦٣٠٦١٦٨-	٠
فروق إعادة التقييم للمنشأة في ٣٠ يونيو ٢٠٠٩	٠	١٥٥١٨٨٥١٦	١٥٥١٨٨٥١٦
صافي حقوق الملكية	١٠٧٩٦٥٨٤	١٦٥٩٨٥١٠٠	١٥٥١٨٨٥١٦

رابعا: أثر تطبيق الإطار المقترح على قيمة المنشأة(X)

- بلغت القيمة العادلة للأصول الثابتة في تاريخ التصفية مبلغا وقدره ١٩٨.٥٧٦ مليون جنيه وقد تبين وجود زيادة في الأصول الثابتة بنحو ١٥١.٥٤٩ مليون جنيه نتيجة إعادة التقييم ونسبة ٣٢٢% من القيمة الدفترية، كما تبين وجود زيادة في الأصول المتداولة غير النقدية المتمثلة في المخزون السلعي للمنشأة بنحو ١١.٣١٨ مليون جنيه ونسبة زيادة ٧٦% من القيمة الدفترية.

- نتج عن إعادة التقييم زيادة مجموع الأصول الثابتة والمتداولة للمنشأة من ٧٢.٠٢١ مليون جنية على أساس القيمة الدفترية إلى ٢٣٤.٨٨١ مليون جنية على أساس القيمة العادلة أي بزيادة قدرها ١٦٢.٨٦٧ مليون جنية بما يعادل ٢٢٦% من القيمة الدفترية.
- ترتب على عملية إعادة التقييم عدم وجود تغير في قيمة الالتزامات غير النقدية والنقدية بعد إعادة تقييمها وقت التصفية بإستثناء مبلغ ٧.٦٧٨ مليون جنية مخصص تم زيادة لمقابلة ديون مشكوك في تحصيلها، حيث لم تتضمن الالتزامات قروض طويلة الاجل.
- ترتب على عملية إعادة التقييم زيادة في حقوق الملكية للمنشأة تحت التصفية على أساس القيمة العادلة مبلغا وقدره ١٨٩.١٥٥ مليون جنية.

ويتضح مما سبق أن استخدام الإطار المقترح للقياس والافصاح المحاسبي في ظل التصفية بأسلوب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المطور بنموذج قد قدم من خلال إعادة التقييم لأصول والتزامات المنشأة القيمة العادلة للمنشأة مما يضمن حقوق الدائنين والملاك، كما قدم افصاح في ظل التصفية يلبي احتياجات الدائنين وحقوق الملاك في التعرف على خطة التصفية والمسؤول عنها ومصادر واستخدام النقد والمصروفات اللازمة لإتمام عملية التصفية للمنشأة. هذا وقد راعي الباحث الانتقادات الموجه لنموذج القيمة المتبقية باستخدام أسلوب القيمة السوقية الحالية في حساب قيمة الأراضي والمخزون التام.

خامسا: النتائج والتوصيات:

٥/١: نتائج البحث:

ويمكن صياغة النتائج التي توصل اليها كما يلي:

- ١- تُعد شركات قطاع الاعمال العام قوائمها المالية خلال التصفية وفقا لنموذج التكلفة التاريخية.
- ٢- تقديم واختبار إطار متكامل للقياس المحاسبي في ظل التصفية يهدف الي الوصول للقيمة العادلة للمنشأة في تاريخ التصفية ويقدم معلومات للدائنين وحقوق الملاك حول مدى حصولهم على كامل حقوقهم المالية من المنشأة في ظل التصفية للمنشأة.
- ٣- وجود اختلاف بين قيمة المنشأة في ظل القياس بالإطار المقترح للقياس المحاسبي على أساس التصفية وبين استخدام التكلفة التاريخية في القياس.

٤- أن استخدام أسلوب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المطور يعكس القيمة الحقيقية للمنشأة.

ثالثاً: توصيات البحث:

ومن خلال ما سبق يقدم الباحثين توصياتهم فيما يلي:

- ١- يمثل عدم وجود معيار محاسبي للتصفية حالة من الاختلاف في الفكر المحاسبي في استخدام أسلوب القيمة العادلة أم التكلفة التاريخية ولتجنب هذا الاختلاف يقترح الباحث إصدار معيار محاسبة مصري للتصفية يحتوي على محددات لعملية القياس والافصاح للمنشأة الخاضعة للتصفية.
- ٢- ضرورة تقييم الشركات الخاضعة للتصفية بالقيمة العادلة لبيان قيمة المنشأة وبيان قدرتها على مدى سداد حقوق الدائنين والملاك.
- ٣- ضرورة إهتمام الفكر المحاسبي بعملية التصفية وتقديم نماذج للقياس تمتاز بالموضوعية وتسهم في تقديم معلومات للدائنين والملاك للمنشأة.

مراجع البحث:

١. إبراهيم، محمد زيدان والي (٢٠٠٣)، "المحاسبة عن القيمة العادلة لأغراض تعظيم عوائد الدمج المصرفي في إطار المعايير المحاسبية بالتطبيق على البنوك التجارية في مصر" مجلة الفكر المحاسبي، مجلد ٥، العدد ٢، جامعة عين شمس، كلية التجارة ص ص ٧٩-١٧١.
٢. إبراهيم، محمد زيدان، (بدون تاريخ)، "محاسبة شركات الأموال- قطاع خاص"، كلية التجارة- جامعة المنوفية، بدون ناشر.
٣. (الأرضي، محمد وداد)، (٢٠١٨) "تقييم وتطوير الإطار الفكري المشترك للمحاسبة المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة بني سويف، العدد الثالث، ص ص ٤١: ١٧٠.
٤. (السيد، مجاهد أحمد علي)، (٢٠١٨) "فجوة القياس المحاسبي وأثرها على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية"، مجلة البحوث المحاسبية - كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد ٤- العدد ٢ بتاريخ ديسمبر ٢٠١٧ ص ص ٢٠٢: ٢٦٠.
٥. (العايدي، ثروت مصطفى علي) (٢٠١٩)، "مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد رقم ٢٣، العدد ١، ابريل ٢٠١٩ ص ص ١٢٧: ١٦٨
٦. الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، (٢٠٢١) "معيان التقرير المالي على أساس التصفية" مسودة معيار محاسبي منشورة بجريدة الرؤية السعودية ٢٠٣٠، بدولة السعودية.
٧. (فتوح، عبد العزيز أحمد)، (٢٠١٨) "أسباب وإجراءات تصفية الشركات المساهمة"، مجلة المال والتجارة، العدد ٥٩٤ ص ص ١٧: ٢١ WWW.mandumah.com
٨. (بوزيت، علي)، (٢٠٢٢)، "محددات استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي بالبيئة المحاسبية لدولة الجزائر"، رسالة دكتوراة منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والمالية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة دولة الجزائر.
٩. (عبد الموجود، ميرهان محمود)، (٢٠٢٣) "دراسة تحليلية لطرق القياس المحاسبي للأصول طويلة الاجل وتطويره غير المبرر"، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، جامعة بورسعيد.
١٠. (عبد الجليل، فيصل محمد فيصل)، (٢٠١٩)، "إطار مقترح للقياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة لأصول القطاعات التشغيلية وأثره على استدامة الشركة في ضوء (IFRS) - دراسة حالة" رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
١١. عزام، محسن عبيد الغفار، (٢٠١٩) "إستخدام النظم الخبيرة في الكشف عن مدى تعرض شركات الصناعات المعدنية المصرية لمخاطر الإفلاس ومخاطر الإئتمان: دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد الرابع، ص ص (٢٨٢: ٣٢٠)

١٢. (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة)، (٢٠١٨) "قانون رقم ٥٢٧ لعام ٢٠١٨ بعنوان (إجراءات التصفية الاختيارية" صحيفة الاستثمار، العدد (٢٠١٨/٥١٠٨٠)، الصادر في نوفمبر ٢٠١٨.
١٣. (شرو، ريتشارد وآخرون)، (٢٠٠٦) "نظرية المحاسبة"، (ترجمة خالد كأجي)، دا المريخ، الرياض.
١٤. (عبد اللطيف، شادو)، (٢٠١٤) "القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية (IAS, IFRS)، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، دولة الجزائر.
١٥. وزارة الاستثمار، معايير المحاسبة المصرية ٢٠٢٣
16. Howard B. Levy), (2019) "Liquidation Basis Accounting and Reporting", The CPA Journal. USA. July. www.cpapjournal.com

روابط البحث الكترونية :

- ١- قطاع الاعمال العام www.mpbs.gov.eg
- ٢- مفهوم الإفلاس (WWW: mawdoo3.com)
- ٣- شركات قطاع الاعمال العام www.youm7.com

